

والغسل نجس وأما أن قد استعمل وغسل فصلواتها
 ح تامة الحكم بطهارته ذكر في العيون وهذا في المسألة
 أما الكافر فإنه لا يطهر بالغسل حتى لو صلى مع حمله ميتا
 كافر بعد ما غسل فصلوته فاستدالة لأنه نجس على كل
 حال كسائر الميتة وذكر في نوادر أبي الوفا قال يعقوب يعني
 أبا يوسف لو صلى في جلد خنزير مذبوح جازى وقوا أسأ
 وقال أبو حنيفة ومحمد لا تجوز صلواته فيه ولا يطهر
 هذا هو ظاهر الرواية عن أبي يوسف أيضا وهو الصحيح
 ولو صلى معه ميتة قد صار تحميمها بالجملة المهمة
 أي صفها ما تجوز الصلوة لأن النجاسة ما
 دامت في معدنها لا يعطى له أحكام النجاسة ولو صلى
 وبه قاروتة بول لا تجوز صلواتها لأنها نجاسة
 أنشئت عن معدنها من أجل صلواته في ثوب محشق
 فلما خرج حشوه وجد فيه فارتة ميتة يابسة
 ينظر أن كان في ذلك الثوب تقسا وخروج يعيد
 صلواته ثلاثة أيام ولما لم يعذب في حنيفة خالوا لهما
 كما في الموجدة في البئر والأيوان لم يكون في الثوب نجس

ولا خروج أو كان ولو كان في موضع آخر ليس بينهما وبينه منفذ
 يعيد جميع ما صلى بذلك الثوب لظهور أنها فيه من قبل
 أن يخط وهذا بالاتفاق ومن لم يجد ما يزيل به النجاسة
 صلا معها لأن التكليف بقدر الوسع ولم يعد وهذا
 بخلاف ما إذا لم يجد ما يتوضأ ولا ما يتيمم به حيث
 لا يصلح عند أبي حنيفة وعندهما يصلح تشبها ثم يعيد
 بعد هذه المسئلة إذا كان على جسد نجاسة وهو
 مسافر قيد به باعتبار الغالب لا فالفرق بين المسافر
 وغيره وليس معه ماء يغيره بل أو كان معه ماء وهو
 يخاف العطش في الحال أو فيما يستقبل على نفسه أو من
 تلزمه مؤنة فإنه لا يلزمه إزالة تلك النجاسة ويجوز
 له أن يصلح بها وإن كانت النجاسة بالثوب وليس معه
 ما يستريحه غيره ينظر أن كان أقل من أربع الثوب
 طاهر فهو بالخيار عند أبي حنيفة وأبي يوسف أن شاء
 صلح به وإن شاع على غيره وأن كان ربه طاهر وثلاثة
 نجس لم تجز الصلوة عليهما لأن الرابع يقوم مقام الكل
 بل يصلح به بخلاف وعند محمد يصلح به في الوجهين

المع بالتم يومه
 صدره
 ٨٢

عنه

الشيء من كونه كالماء وكل دور
 جنون